محددات السياسة التركية تجاه حماس

محسن صالح

كانت تركيا اول دولة مسلمة تعترف بالكيان الإسرائيلي بعد إنشائه، واقامت علاقات دبلوماسية كاملة معه. وقد حافظ النظام العلماني الصارم المدعوم من الجيش على هذه العلاقة لسنوات طويلة.

غير ان وصول حزب الفضيلة ذي الميول الإسلامية بزعامة نجم الدين أربكان إلى السلطة سنة 1996 مهد لتبني رؤية قائمة على سياسة الاتجاه شرقا وتفعيل العلاقات مع العالم العربي الإسلامي، والاهتمام بقضاياه وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وقد تطورت هذه العلاقات بعد وصول حزب العدالة والتنمية «الذي خرج من عباءة حزب الفضيلة» للسلطة منذ سنة 2002. وسعى الحزب إلى دور إقليمي فاعل ومؤثر لتركيا. وهذا ما عبرت عنه السياسة التركية من خلال إستراتيجية «صفر مشاكل».

محددات العلاقة

شهدت العلاقات التركية بحركة حماس تحسنا كبيرا، خصوصا منذ فوز حماس بانتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية أوائل سنة 2006. وأسهمت الخلفية الإسلامية للطرفين في تعميق هذه العلاقة. غير أن السياسة التركية، تحت حكم حزب العدالة والتنمية، تجاه حماس «وتجاه قضية فلسطين بشكل عام» حكمتها مجموعة محددات أبرزها:

1 – الاستجابة للشعور بالانتماء الإسلامي، وللموروث التاريخي، وللرغبة الشعبية للاتراك في دعم قضية فلسطين. وبالتالي العمل من خلال دعم الملف السياسي والإنساني الفلسطيني على استقطاب شرائح واسعة من الأتراك المؤيدة للشعب الفلسطيني، والمعادية للكيان الإسرائيلي.

2 – مراعاة الخلفية الإسلامية والمحافظة للحزب، شرط ألا يؤثر ذلك سلبا على برامجه وأوضاعه الداخلية، ولا على علاقاته الإقليمية والدولية.

3 – التعامل مع قضية فلسطين كمدخل رئيسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط، وللعب دور فاعل في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا.

4 – مراعاة السقف العربي الرسمي في التعامل مع القضية الفلسطينية، وتبني المبادرة العربية للتسوية السلمية والتطبيع مع «إسرائيل»، والتعامل مع قيادة المنظمة والسلطة في رام الله كقيادة رسمية للشعب الفلسطيني، والمحافظة على علاقات طيبة معها.

5 – مراعاة التدرج، بحيث تكون قدرة الحزب الحاكم على الدعم واتخاذ المواقف السياسية متناسبة مع قوة وضعه الداخلي ومتانته.

6 – مراعاة عضوية تركيا في حلف الناتو الذي تقوده امريكا، ومراعاة رغبة الحزب الحاكم في دخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي عدم تجاوز سقف سياسات أو خطوط حمر تؤدي إلى تازيم علاقته مع هذه القوى.

7 – مراعاة علاقات تركيا الرسمية مع «إسرائيل» باشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بحيث يتم التدرج في تخفيف العلاقة أو فكها، أو في اتخاذ مواقف حادة تجاهها، دون ان يتسبب ذلك بخلخلة وضع الحزب الحاكم داخليا، أو في مواجهة مباشرة مع الغرب.

8 – يدرك حزب العدالة والتنمية انه يعمل في ظل نظام سياسي علماني، وفي بيئة تحتكم إلى الديمقراطية وصناديق الاقتراع، وان لديه خصوما كثيرين في الساحة المحلية، وان للعالم الغربي أدوات نفوذ مختلفة، يمكن ان تعمل على إسقاطه انتخابيا من خلال تشويه الصورة أو افتعال الأزمات.

وبالتالي فعليه أن يراعي شروط اللعبة السياسية، ومدى متانة جبهته الداخلية وقاعدته الشعبية. وعلى ذلك، فإن الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية ستراعي مجموعة المحددات السابقة في تعاملها مع حماس، وستدعم مسار التسوية السلمية، وستحرص على عدم الدخول في دعم مكشوف للمقاومة الفلسطينية، وعلى عدم الدخول في تحد مكشوف للقوى الغربية وللكيان الإسرائيلي. لكنها ستلعب في «المنطقة الرمادية»، وسترفع سقفها تدريجيا ضمن حسابات داخلية وإقليمية ودولية معقدة.

دعم حماس وشرعيتها

اعترفت تركيا بنتائج انتخابات 2006، وطالبت باحترام قرار الشعب الفلسطيني، وقامت باتصالات مبكرة بحركة حماس، رغم المعارضة الغربية الإسرائيلية. وفي مارس/آذار 2006، قام وفد بقيادة خالد مشعل بزيارة انقرة. وفي الشهر نفسه، أصدرت الخارجية التركية بيانا دعت فيه إلى منح حكومة حماس الفرصة من اجل إثبات نفسها، ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف إيجابي من حكومة حماس.

وادانت الحكومة التركية الحصار الذي تعرضت له الحكومة التي قادتها حماس، وعندما حدث الانقسام الفلسطيني، وسيطرت حماس على قطاع غزة، لم تتحفظ حكومة اردوغان في التعامل مع حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في القطاع، وادانت تركيا بشدة العدوان الإسرائيلي على القطاع في نهاية 2008 ومطلع 2009.

وشكلت حادثة الاعتداء الإسرائيلي الدموي على سفن أسطول الحرية «لكسر الحصار عن غزة» في فجر 2010/5/31، الذي ادى إلى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متنها، منعطفا حادا في العلاقات التركية الإسرائيلية، وتسببت في ردود فعل تركية شعبية ورسمية ساخطة جدا على «إسرائيل».

وتحركت تركيا في التحشيد السياسي والإعلامي ضد الجانب الإسرائيلي، وفي تمتين علاقتها بحماس. وكان استقبال تركيا لمجموعة من أسرى حماس المبعدين في خريف 2010 ومنحهم جوازات سفر تركية لتسهيل حركتهم، مؤشرا على تطور هذه العلاقة.

وكان وزير الخارجية التركي داود أوغلو واضحا عندما أعلن في منتصف ديسمبر 2011 أن سياسة تركيا هي عزل «إسرائيل» وتركيعها في المنطقة. وحتى بعد أن اضطرت «إسرائيل» للاعتذار لتركيا في 3/22/20013 عن الهجوم على سفينة مافي مرمرة، فقد كانت تركيا لا تزال غير راضية بسبب عدم إنهاء «إسرائيل» حصارها لغزة.

من جهة أخرى، أعادت تركيا تعريف دورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغيرات التي شهدها العالم العربي منذ مطلع 2011. ولم تعد سياسة «صفر مشاكل» هي الحاكمة للسياسة الخارجية التركية، بعد وقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات، وانعكس ذلك بشكل سلبي واضح على علاقتها مع النظام السوري، وعلى النظام المصري بعد الانقلاب العسكري على مرسي. كما انعكس بشكل متفاوت على العلاقة مع إيران والسعودية والإمارات.

وساهمت الأحداث في سوريا بدرجة أو بأخرى في تحسين العلاقات بين القيادة التركية وحركة حماس، التي كان وجودها الرئيسي في الخارج هو في سوريا، بل أصبحت تركيا مقرا لبعض قيادات حماس بعد خروجها من سوريا، والتضييق عليها في مصر.

وشهدت علاقات حماس بتركيا تطورا ملحوظا خلال سنتي 2012 و2013 وتعددت اللقاءات بين الطرفين. فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة 2012، وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن «طريق فلسطين تمر بتركيا»، حسب جريدة زمان التركية في 2012/1/6، كما زار كل من خالد مشعل وإسماعيل هنية تركيا على رأس وفد من حماس للقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان في 2013/6/18.

كما نشطت الدبلوماسية التركية بشكل كبير دعما لحماس وقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي الذي شنته «إسرائيل» على القطاع في الفترة من 14 إلى 2012/11/21، وضغطت في المحافل الإقليمية والدولية، خصوصا بالتعاون مع مصر وقطر، لوقف العدوان ورفع الحصار.

وشهد قطاع غزة نتيجة ذلك دعما رسميا وشعبيا واسعا أربك الحسابات الإسرائيلية، وجعلها ترضخ في النهاية لشروط المقاومة في وقف عدوانها. وصل أردوغان إلى مصر في 2012/11/17 عندما كانت الاشتباكات محتدمة، والتقى الرئيس المصري محمد مرسي، كما التقى أمير قطر وخالد مشعل، وجرى الاستماع لمطالب حماس وقوى المقاومة، حيث تم تبنيها ونشطت هذه الدبلوماسيات إقليميا ودوليا في دعمها. وقام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة غزة، في أثناء العدوان الإسرائيلي في 2012/11/20، بالاشتراك مع وفد وزراء الخارجية العرب.

الحسابات الإقليمية والدولية

كما أشرنا في المحددات، فقد راعت حكومة أردوغان مجموعة الظروف الإقليمية والدولية. ولأن المجال لا يتسع لتغطية كافة الجوانب، فإننا نشير على سبيل المثال إلى تبنيها موقفا رسميا يدعو إلى فتح قنوات الحوار مع حماس، وضمها إلى العملية السياسية والدبلوماسية، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

ودعا وزير الخارجية حينها علي باباجان حماس في 2009/1/27، أي بعد نحو شهر فقط على العدوان على غزة، «إلى انتهاج سياسة سلمية لتحقيق أغراضها بدلا من الكفاح المسلح»، بينما قال غل «نحن ندعم مبادرة السلام العربية، ونعتقد أنها أفضل حل لمشكلات المنطقة».

وتواصلت السياسة التركية الإيجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله، وقد زار الرئيس عباس تركيا في 2012/2/29، وفي 2012/6/4 ، ونفذت تركيا العديد من المشاريع سنتي 2012 و2013 في القدس والخليل وغزة وطولكرم ونابلس وطوباس وغيرها.

من ناحية أخرى، سلكت الحكومة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية سلوكا براغماتيا فيما يتصل بعلاقاتها التجارية مع «إسرائيل». ولم تتاثر هذه العلاقات كثيرا بسبب توجهات تركيا إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، ودعم قضية فلسطين، وتطوير علاقتها بحركة حماس. ولا حتى بسبب الأزمة السياسية الكبيرة الناشئة عن حادثة الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار التركية مافي مرمرة في 2010/5/31.

وقد يعزى جزء من حالة التناقض الظاهر بين توتر العلاقات السياسية وتحسن العلاقات التجارية بين الطرفين، إلى وجود شبكات مصالح تدير علاقاتها بمنأى عن العلاقات السياسية، وإلى عدم تمكن حكومة حزب العدالة والتنمية من فرض نفوذها وسياساتها على هذه الشبكات في بيئة علمانية واقتصادية مفتوحة، وتحاول الانضباط بمعايير الاتحاد الأوروبي في بناء العلاقات التجارية، أو إلى أن بعض أشكال العلاقة تاخذ بعين الاعتبار حاجة الجيش التركي للمنتجات والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

وهكذا، فإن حجم التجارة بين البلدين ازداد في 2011 عن 2010 بنسبة تقارب 29.3 في المئة ، غير أن هناك انخفاضا في التبادل التجاري بنسبة 10 في المئة قد حدث سنة 2012، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 25 في المئة عن سنة 2012، وبنسبة 13 في المئة مقارنة بسنة 2011. وتؤكد هذه الإحصائيات على السلوك البراغماتي لدى الطرفين، بحيث تحولت تركيا سنة 2013 إلى ثامن شريك تجاري لـ«إسرائيل» على مستوى العالم، وبحجم تبادل تجاري يبلغ نحو خمسة مليارات دولار.

وأخيرا، فعلى الرغم من التعاطف الشعبي والرسمي التركي الواسع مع القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من الفوز الكبير لأردوغان وحزبه في الانتخابات البلدية الأخيرة، فإن من الصعب على تركيا أن تكون عضوا في الناتو وساعية لعضوية الاتحاد الأوروبي، وأن تنهج في الوقت نفسه سياسات معادية عداء مكشوفا لـ«إسرائيل».

ولذلك، فمن غير المتوقع في الظروف الراهنة أن تذهب العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قطيعة كاملة، وستتابع تركيا سياستها في «الدعم المحسوب» لفلسطين ولحركة حماس، وفي المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، وستتابع علاقتها الإيجابية مع السلطة في رام الله.

عن «الجزيرة نت»

الصراع السوري.. حيثما تتقاطع المصالح الإستراتيجية والحاجة الإنسانية الملحة

ديفيد ميليباند والسفير روبرت إس. فورد وأندرو جيه. تابلر

«في 17 أبريل 2014، خاطب ديفيد ميليباند وروبرت فورد منتدى سياسي في معهد واشنطن، والسيد ميليباند هو رئيس «لجنة الإنقاذ الدولية» ومديرها التنفيذي، ووزير الخارجية البريطاني السابق. والسيد فورد هو دبلوماسي أمريكي سابق، وقد تقاعد مؤخرا بعد أن أنهى خدمة دامت أربع سنوات كسفير الولايات المتحدة في سوريا. وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهما».

ديفيد ميليباند

أصبحت الحالة السورية الطارئة الأزمة الإنسانية البارزة في وقتنا المعاصر. وقد ادى عجز المجتمع الدولي عن التعامل معها بفاعلية إلى خلق كوكتيل متفجر من الديكتاتورية الوحشية والطائفية المجتمعية والمساعي لكسب النفوذ على المستويين العالمي والإقليمي. ونظرا للتداخل فيما بين التحديات السياسية والإنسانية في البلاد، فإن العجز عن معالجة التحديات الإنسانية بشكل فعال له تبعات خطيرة على القانون الدولي – ليس فقط بالنسبة للصراع السوري، بل للصراعات المستقبلية أيضا. إن الطبيعة الطائفية الشرسة للصراع قد أدت إلى طمس الخطوط الفاصلة بين المدنيين والمقاتلين، وإلى تشكيل سابقة تنطوي على مخاطر كارثية.

لقد طردت «لجنة الإنقاذ الدولية» من البلاد في عام 2009، بيد، إنها تخصص حاليا 20 في المائة من ميزانيتها للأزمة السورية. ورغم عدم اعتراف نظام الأسد بها رسميا، إلا أنها لا تزال تضطلع بتنفيذ 60 في المائة من أعمالها داخل سوريا عن طريق الجهود التي تبذل عبر الحدود من تركيا والأردن ولبنان والعراق. وحتى الآن، قدمت «لجنة الإنقاذ الدولية» معونات طبية إلى 1.2 مليون سوري داخل البلاد فضلا عن إمداد نصف مليون آخرين بأشكال أخرى من المساعدات.

بيد أنه على غرار الجوانب الأخرى لمشروعها الإنساني، تعاني حملة «لجنة الإنقاذ الدولية» من عدم تطابق بين الاحتياجات على الأرض والمساعدة التي يتم توفيرها. فقد تم تشريد نحو 9.5 مليون شخص، بينما يعيش 3.5 مليون في مناطق محاصرة معزولة تماما عن المساعدات – بزيادة مليون شخص على مدار الشهرين إلى الثلاثة أشهر الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من اللاجئين الذين تدفقوا على الدول المجاورة ينتظرون ولادة أطفال لهم قريبا. وذلك أمرا مقلقا بصورة خاصة في ضوء حقيقة أن 300.000 طفل لم يتلقوا أي تعليم على مدار ثلاث سنوات، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى نصف مليون هذا العام. كما أن قدوم الربيع والصيف ينذر بتفاقم الكارثة؛ ويشمل ذلك انتقال الأمراض، بما في ذلك شلل الأطفال والحصبة، فضلا عن الجفاف الذي يهدد بتفاقم مشكلة نقص الغذاء.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الإرادة السياسية المطلوبة لمعالجة الوضع الإنساني بفاعلية لا تزال متعثرة. لقد كانت الحكومات الغربية مفرطة في الحذر بشأن الانخراط في سوريا، حيث تقول إن التدخل لن يؤدي سوى إلى تعقيد الأزمة. لكن العديد من الأشياء التي يخشون أن تنجم عن الانخراط المباشر قد وقعت على أي حال. على سبيل المثال، إن «أفغنة» وسط سوريا وشرقها عمل بالفعل على تحويل مناطق من البلاد إلى أراض خصبة لـ«تنظيم «القاعدة»، في حين حذر «البنك الدولي» مؤخرا من الخسائر الاقتصادية للحرب على الدول المجاورة، والتي تقدر بنحو 7.5 مليار دولار في لبنان و6 مليار دولار في الأردن.

يجب على الغرب أن يبدأ في معالجة الأزمة في المرحلة القادمة، من خلال وضع تعريف واضح للانتقال السياسي. وفي ظل غياب رؤية تبين نقطة نهاية الصراع، فإن دفع كلا الجانبين لبدء تطوير ركائز دولة فاعلة سيظل أمرا غير قابل للتنفيذ.

وعلاوة على ذلك، ورغم الطبيعة العنيفة بشكل متزايد للصراع، إلا أن القيود على تمويل المشروع الإنساني تفوق بكثير القيود الأمنية. ولا يزال المجتمع الدولي يلقي باللائمة على «عدم إمكانية توصيل المعونات الإنسانية»، لكن يمكنه في الواقع اتخاذ عدة خطوات أخرى للحد من المعاناة. فمن جانب، ينبغي على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي والأطراف المعنية في المنطقة تعيين مبعوث إنساني إلى سوريا. وبدعم من الحكومات المضيفة، يستطيع هذا المبعوث الانخراط على المستوى الدولي من خلال زيادة التدقيق للمخالفات من كلا الجانبين، إلى جانب عمله على المستوى المحلي من خلال الوساطة في وقف إطلاق النار. ثانيا، بدلا من الانتظار إلى حين صدور قرارات مجلس الأمن لتسهيل عمليات نقل المساعدات عبر الحدود، ينبغي على المجتمع الدولي بدلا من ذلك أن يدعو الحكومات الفردية إلى ضمان إتاحة وصول تلك المساعدات. وأخيرا، لم تتم محاسبة العديد من اللاعبين عن أفعالهم التي تنتهك قرارات مجلس الأمن و «اتفاقيات جنيف»، ولا بد من تغيير هذا الوضع. ففي شباط/فبراير، بدا أن مجلس الأمن يحقق انفراجة حول مسألة المعونات الإنسانية، لكن ذلك التطور أخفق في أن يثمر عن تحسن فعلي على الأرض. ولا يزال النظام يعمل على إعاقة توصيل المساعدات في اثني عشرة محافظة على الأقل من محافظات سوريا الأربعة عشر، في انتهاك واضح لـ «اتفاقيات جنيف».

روبرت فورد

أعربت الولايات المتحدة، التي هي أكبر جهة مانحة منفردة لجهود الإغاثة السورية، عن قلقها العميق تجاه الأزمة الإنسانية. فقد تم استغلال نحو 1.7 مليار دولار من المعونات، التي تم توزيعها بصفة أساسية من خلال قنوات الأمم المتحدة، لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا، والمجتمعات التي فقد فيها النظام السوري سيطرته، وخاصة إدلب وشمال– وسط حلب. وقد ساعدت هذه المعونات على توفير الغذاء ومعدات الإنقاذ والروائب للشرطة والمعلمين، إلى جانب أشياء أخرى. بيد أنه على الرغم من كل هذه المساعدات، إلا أن الأزمة تزداد سوءا. واليوم، إن السوريين الذين يعانون أكثر من غيرهم ليسوا اللاجئين، بل المدنيين الذين يعيشون في ضواحي دمشق، وحمص، وغيرها من المناطق التي يحاصرها النظام في انتهاك لـ «اتفاقيات جنيف».

إن الصعوبة التي يواجهها النظام في استعادة هذه المناطق المحاصرة ترجع في المقام الأول إلى نقص الأفراد، مما أرغمه على الاعتماد بشكل متزايد على ميليشيات «حزب الله» وميليشيات الشيعة العراقيين. وفي العديد من تلك المناطق، فإن الأسلوب الوحيد الذي تتمكن به المعارضة من منع التجويع الجماعي للمدنيين هو تسليم أسلحة إلى النظام [هناك اتفاقات لوقف إطلاق النار في بعض المناطق المحلية]. ورغم ذلك، أخفقت معظم الاتفاقات بين المعارضة والنظام في السماح بدخول الإمدادات الحيوية.

وسوف يواصل النظام استغلال عملية حجب المعونات كأسلوب للحرب طالما أنه يقاتل من أجل البقاء، كما أن التفاوض مع دمشق بشأن المسائل الإنسانية – وهو أسلوب أخفق في أن يثمر نتائج في يوغسلافيا السابقة – يمثل سابقة سيئة. يجب ألا يكون الأمر عائدا لبشار الأسد ليقرر ما إذا كان سيطبق الشروط الملزمة قانونا لـ «اتفاقيات جنيف» أم لا. ورغم أن المعارضة قامت كذلك بمحاصرة مناطق خاضعة لسيطرة النظام في حلب «مثل الزهراء ونبل»، إلا أن حصارها ليس شاملا أو قاسيا إطلاقا كحصار الأسد.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تتخذ عدة خطوات ملموسة لمعالجة الأزمة. والخطوة الأولى هي توحيد المعارضة وتدعيم صفوفها. ينبغي على واشنطن أن توضح أيضا أن الأسد هو المشكلة الأساسية للأزمة وأنه السبب في جذب المقاتلين الأجانب وأن حملة «إعادة انتخابه» القادمة سوف تُعقد بشكل هائل من مساعي تشكيل حكومة انتقالية. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يعني إقناع روسيا وإيران بأن استمرار الأسد في الحرب لا يخدم مصالح أمنها القومي. على سبيل المثال، أصبح العديد من المقاتلين الشيشان على علم بالطرق المختلفة للقيام بالعمليات في سوريا، كما أن الحرب تمنح تنظيم «القاعدة» مساحة للعمل على أعتاب إيران. يجب على واشنطن أن تبحث عن طريق لإدراج طهران في المناقشات المستقبلية بطريقة بناءة. ولم يكن لإيران مقعد في المحادثات الأخيرة لأنها رفضت قبول «إعلان جنيف» من عام 2012.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المعارضة السورية أن تقدم ضمانات لأنصار النظام الذين يخشون من عمليات انتقام جماعية في حالة خسارة الأسد. وستكون تلك الضمانات أكثر موثوقية لو أنها جاءت من جماعات الثوار المسلحة وليس من ائتلاف المعارضة غير المسلح، ويمثل ذلك أهمية خاصة لتوحيد المعارضة السياسية والمسلحة خلال الفترة الانتقالية. ووفقا لذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإقناع «الجبهة الإسلامية السورية» بدعم المفاوضات.

وبدون اتخاذ إجراء حاسم، سوف يستمر التقسيم «العرقي» في سوريا. وستكون المزيد من المدن مماثلة لأبو كمال، وهي منطقة بالقرب من الحدود العراقية حيث تتنافس فيها حاليا ست جماعات معارضة من أجل السيطرة عليها، وسوف تستمر حرب الاستنزاف داخل البلاد وبين مختلف اللاعبين الإقليميين. ومن جانبه، سوف يواصل النظام حصار المناطق المدنية وفي الوقت نفسه سيرفض قصف مراكز جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «تنظيم «داعش»» في الرقة. وبدوره سوف يعمل ذلك على إنهاك المعارضة المعتدلة، التي تخوض في الوقت الراهن حربا على جبهتين، واحدة ضد تنظيم «داعش» والأخرى ضد الأسد.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

نداء من وراء القضبان

فهمي هويدي

تلقيت في بريدي الإلكتروني بيانا باسم المعتقلين في سجون مصر، تضمن بعض المعلومات المفيدة التي تحتاج إلى تدقيق واختبار. جانب من تلك المعلومات يصنف المعتقلين حسب تخصصاتهم وهوياتهم. وهو ما أعتبره جديدا بالنسبة لي على الأقل. لأن مواقع التواصل والمنظمات الحقوقية المستقلة بذلت جهدا طيبا في توثيق الأعداد، خصوصا قوائم الظلم. لكن هذه هي المرة الأولى التي يتوفر لنا فيها تصنيف لهويات المعتقلين الذين لم تختلف التقديرات على أن أعدادهم تجاوزت عشرين ألفا، تم اعتقالهم في الفترة من 3 يوليو 2013 وحتى 31 يناير 2014. من التفاصيل التي أوردها البيان المذكور ما يلي:

الموجودون في السجون بينهم 1232 طبيبا 2574 مهندسا 124 أستاذا جامعيا وعالما.

الأزهريون عددهم 5342 شخصا والطلاب 3879.

من المسجونين 704 نساء و689 طفلا.

الذين ماتوا بسبب التعذيب عددهم 21 شخصا.

من المعتقلين 618 مصابا بأمراض خطرة و53 طفلا مصابا بالغدة الكظرية.

بقية المعتقلين يتوزعون على المهن والحرف الأخرى إضافة إلى انتسابهم إلى أنشطة القطاع الخاص.

في البيان إعلان عن دخول الجميع في إضراب عام احتجاجا على الاحتجاز وعلى سوء المعاملة والتعذيب متعدد الأشكال الذي يتعرضون له.

أخيرا فإن البيان موقع باسم المعتقلين في 11 سجنا موزعة على المناطق التالية: برج العرب الحضرة «الإسكندرية» دمنهور أبوزعبل وادي النطرون طرة جمصة العقرب الفيوم أسيوط الوادي الجديد.

ليس لدي وسيلة للتثبت من صحة هذه المعلومات، ولا أعرف شيئا عن ملابسات إصدارها في الوقت الراهن، خصوصا أن الأعداد الكبيرة من المعتقلين تم التحفظ عليها أثناء وعقب فض الاعتصامات في شهر أغسطس من العام الماضي. وقد وجدت أنه من المناسب أن أضعها بين أيدي المراكز الحقوقية المستقلة الأكثر حيادا ونزاهة في التعامل مع الملف. وفي غياب المعلومات المتعلقة بخلفيات وملابسات صدور البيان، فليس أمامنا سوى الاجتهاد في الاستنتاج، الذي يستشف منه المرء العوامل التالية:

إن ذلك العدد الكبير من المعتقلين أصبحوا في حكم المنسيين بالنسبة للرأي العام. ذلك أن الإعلام والنشطاء وبعض السياسيين أصبحوا يتحدثون فقط عن الذين اعتقلوا بتهم مخالفة قانون التظاهر، خصوصا في مناسبة الذكرى الثالثة للثورة التي حلت في 25 يناير الماضي، أما الذين تم اعتقالهم قبل ذلك فقد خفتت الأصوات التي تتحدث عنهم، ولم يعد بشار إليهم إلا عرضا وحين تحدث صدمة من العيار الثقيل من قبيل الحكم الذي صدر بإعدام 528 شخصا بتهمة قتل أحد رجال الشرطة، وهو الحكم الذي أحدث دويا ترددت أصداؤه في خارج مصر فضلا عن داخلها. بالتالي فقد صارت القاعدة إذ تتحدث الصحف عن أسماء بذاتها بين النشطاء المعروفين الذين تظهر أسماؤهم وصورهم في الصحف، أما الآلاف المجهولين فلم يعد لهم ذكر في وسائل الإعلام. ومن المفهوم في هذه الحالة أن يشعر الأخيرون بالغبن وأن يتذمروا.

إن وضع أسر الشهداء أسوأ بكثير من أوضاع المعتقلين. وهؤلاء الشهداء الذين يقدر عددهم بنحو ثلاثة آلاف شخص دمرت حياتهم وانقطعت مواردهم وشردت أسرهم حتى اضطر بعضهم إلى ترك منازلهم لعجزهم عن دفع الإيجار. ومن ابنائهم من توقف عن مواصلة تعليمه. وحال المصابين الذين يقدر عددهم بستة عشر ألفا لا تقل سوءا ولا تعاسة. ليس فقط لأن أغلبهم لا يستطيع توفير نفقات العلاج في القطاع الخاص، ولكن أيضا لأنهم لا يستطيعون التعامل مع المستشفيات الحكومية خشية الإبلاغ عنهم وإلقاء القبض عليهم. إلى غير ذلك من الظروف الضاغطة التي تدفع المعتقلين إلى محاولة رفع أصواتهم عل أحدا من المسؤولين يستمع إلى شكاياتهم ويحاول إنصافهم.

في وقت سابق كان قد أعلن أن الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور دعا إلى حسم أوضاع المعتقلين بحيث يخلي سبيل الذين لم توجه إليهم اتهامات بارتكاب أعمال عنف معينة. وحين نشرت الصحف الخبر في شهر يناير الماضي فقد كان طبيعيا أن يتوقع المعتقلون قرب إطلاق سراحهم أو سراح بعضهم. ولكن ذلك التوجيه لم يستجب له فيما هو معلن على الأقل. حيث لم يطلق سراح أحد رغم مضي نحو ثلاثة أشهر على نداء الرئيس. ولذلك ربما كان مفهوما أن يدق المعتقلون الأجراس ويرفعوا الصوت للتذكير والتنبيه إلى وضعهم المنسي.

في ظل التقدير المتداول الذي يرى أن الحياة السياسية ستظل معطلة في مصر إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية التي يفترض أن تجري في شهر يونيو المقبل، وربما النيابية التي ستعقبها، وهو ما يرجح أن تحريك مياه السياسة الراكدة لن يتم قبل بداية العام الجديد، فإن ذلك يعني بالنسبة للمعتقلين إطالة أمد بقائهم في السجون. وتلك خلفية قد تكون دافعا للمعتقلين لكي يلفتوا الانتباه إلى أوضاعهم وحسم مصائرهم قبل دوامة الانتخابات التي قد تصرف الانتباه عنهم.

أيا كان تحليل خلفيات البيان، فالذي لا شك فيه أنه محاولة من القابعين وراء الأسوار لإسماع صوتهم إلى الآذان خارجها، من مسئولين ونشطاء وغيرهم من ذوي الضمائر الحية والغيرة على كرامة الإنسان وحقوقه. وهو ما يستحق أن نتضامن معه، لإطلاق سراح الأبرياء الذين لم يرتكبوا جرما ولم تتم إدانتهم في أعمال العنف. وهو مطلب لا أحسبه يحتاج إلى مناشدة أو إلحاح.. ولكنه يظل ضمن البديهيات التي باتت تحتاج إلى برهان وإعادة إثبات.

عن «الشروق» المصرية